

متن الطهارة والسلام

من إصدارات

دار المعلمين والكتاب

- ١- المنهج السوي شرح طريقة السادة آل أبي علوي.
- ٢- مجموع ومواعظ وكلام الإمام العلامة أحمد بن عمر بن سميط.
- ٣- القيوضات الربانية من أنفاس السادة العلوية.
- ٤- شرح حديث جبرئيل.
- ٥- الخطب المنبرية.
- ٦- المسائل غير المعتمدة في المنهاج.
- ٧- ديوان الإمام الحداد (الدر المنظوم لدوي العقول والفهوم) حجم كبير وحجم صغير.
- ٨- تكملة المختصر الكبير (المقدمة الحضورية).
- ٩- مطلب الإيقاظ في الكلام على شيء من غرر الأنفاظ.
- ١٠- شرح الأجرومية.
- ١١- التقاريرات السنية في شرح المنظومه البيهويه.
- ١٢- الرسالة الجامعة والتذكرة النافعة.
- ١٣- سفينة النجاة في ما يجب على العبد لمولاه.
- ١٤- الأنوار اللامعة.
- ١٥- متن العدة والسلاح.

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

متن العدة والسلاح

تأليف

العلامة الشيخ محمد بن أحمد بافضل

دارالعلوم دارالافتاء

أَمْ يَصِحُّ وَإِنْ بَتَّ بَعْدَ أَهْلِهَا أَذْنَتْ. وَأَقْتَى الْبَغْيِيُّ بِيَأَنَّ رَجُلًا لَمْ
قَالَ لِلْحَاكِمِ: أَذْنَتْ لَكَ فُلَانَةٌ فِي تَرْوِيحِهَا مَسِيٍّ فَإِنْ وَقَعَ فِي
نَفْسِهِ صِدْقُهُ جَارَ لَهُ تَرْوِيحُهَا وَالْأَقْلَاءُ، وَلَا يَتَّعِمُهُ تَحْلِيمُهُ. وَكَو
أَهْدِي إِلَى الْعَاقِدِ شَيْئًا جَارَ فَوَ لَهُ إِذَا لَمْ يُشْرَطْ وَإِذَا كَانَ
الْمَدَافِعُ عَالِيًا بَأَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ فَإِنْ ظَنُّ وَجُوبُهُ أَمْ يَحِبُّ قَبُولُهُ
حَتَّى يَعْلَمَهُ بِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْعَاقِدُ أَنْ يُعْطِيَهُ
شَيْئًا عَلَى الْعَقْدِ أَمْ يَحِبُّ. إِلَّا أَنْ يَتَّعِبَ لِلِاجْتِنَاطِ أَوْ خَيْرِهِ فَيَجُوزُ
بِطَرِيقِ الْإِجَارَةِ أَوْ بِطَرِيقِ الْجُعَالَةِ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ
وَيَسْأَلُ اللَّهَ التَّوَفِيقَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
وَسَلَّمَ.

وَنَوَارِيهِ وَحَبْسِهِ وَمَنْعِ النَّاسِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَيُزَوِّجُ أَيْضاً
الْمَجْنُونَةَ الْبَالِغَةَ عِنْدَ فَقْدِ الْآبِ وَالْجَدِّ وَيُشَاوِرُ أَقَارِبَهَا،
وَيُزَوِّجُ مُسْتَوْدَعَةَ الْكَافِرِ الْمُسْلِمَةَ بِإِذْنِهِ، وَإِنَّمَا يُزَوِّجُ مَنْ فِي حَقِّ
وِلَايَتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ عَنْ حَقِّ وَِلَايَتِهِ
حَتَّى كَوْنِ اسْتِنَابَةٍ فِي بَلَدٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ مَنْ فِي مَزَارِعِهَا
وَبَسَائِرِهَا إِلَّا أَنْ يَنْصَحَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ سَمِعَ إِذْنُ الْمَرْأَةِ فِي حَقِّ
وِلَايَتِهِ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا فَعَادَ فَلَهُ التَّزْوِيجُ بِإِلْذْنِ الْأَوَّلِ، وَلَا
يُزَوِّجُ حَتَّى يَبْحَثَ عَنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ، مِنَ الْخُلُوعِ عَنِ النِّكَاحِ
وَالْعِدَّةِ وَعَنْ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ الْمُعْتَبَرَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ
بِطَرِيقِهِ زَوْجاً، وَلَوْ قَالَ: كُنْتُ مُزَوَّجَةً بِفُلَانٍ فَطَلَّقَنِي أَوْ
مَاتَ عَنِّي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي، أَوْ قَالَ: كُنْتُ أُمَةً فَلَانٍ
فَاعْتَقَنِي. لَمْ يُزَوِّجْ حَتَّى يُبَيِّنَ ذَلِكَ بِالْحُجَّةِ، وَتَصُدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي
غَيْبَةِ وَلِيِّهَا وَخُلُوعِ الْمَوَانِعِ وَيُنْدَبُ طَلَبُ الْإِشْهَادِ عَلَى ذَلِكَ.
وَقَالَ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: لَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يُزَوِّجَ امْرَأَةً
حَتَّى يُبَيِّنَ عِنْدَهُ إِذْنَهَا، فَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ فَرَّوَجَهَا مُتَعَمِّداً عَلَيْهِ

مَنْعُ الْعَدَّةِ وَالسَّلَاحِ
تَالِيفُ: الْعَلَامَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَاقِلِ
اِعْتَقَى بِهِ : قِسْمُ التَّحْقِيقِ وَاللِّدْرَاسَاتِ بِنْدَارِ الْعِلْمِ وَالِدَعْوَةِ.
الطَّبْعَةُ الْأُولَى ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م
قِيَاسُ الْقَطْعِ : ٢٠ x ١٤ سم
عَدَدُ الصَّفَحَاتِ : ٦٠
الِإِنْدَاءُ بِنْدَارِ الْكُتُبِ الْيَسِينِيَّةِ ، رَقْمُ : ٢٩٢ / ٢٠٠٦ م



دار العلم والحكمة

الجمهورية اليمنية - تريم (حضرموت)
جوال ٧٣٣٨٧٦٠٤٦ (٠٠٩٦٧)
تلفاكس ٤١٩٣٣٦ (٠٠٩٦٧٥)
ص.ب ٥٨٠٧٦
موقعنا على الانترنت :
<http://www.Dar-Alilm.com>

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة
المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق
التنفيذ النفاذ: مركز عبادي للدراسات والنشر ص. ب : 662 - صنعاء ت : 219618

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه ترجمة مؤلف متني العدة والسلاح في أحكام النكاح
وهو الإمام العلامة الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الله بافضل
نزيل عدن ملخصة من كتاب صلة الأهل للعلاصة الشيخ
محمد بن عوض بافضل

قال رضي الله عنه ونفع به:

محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بافضل

نزيل عدن

الإمام النحوي، والأستاذ الشهير، واسطة عقد الأعلام
الأكابر، والوحيد الذي عُقدت على فضله الخناصر، حلال
المشكلات، وكشاف المضلات، ذو الباع الواسع، والصيت
الشماس، صدر المدرسين ورئيس المفتين ومجدد علوم

متن العدة والسلاح

جبر أنه وخاطئة من سيرته ليغرف بهم عدا الكه، ويستمرط
ليصح التولية القبول لفظاً، ولو قال: وليت من رغب في
عقد النكاح يكد كذا من علمائها أم يحزن، ولا يصح تعليل
التولية ولا تأجيلها، وأما ما يتو لا فهو أن يزوج من لا ولي لها
بسب ولا ولا، وزوج من لها ولي غائب إلى من حلين
فاكثر، ولا يزوج من لها ولي غائب دون من حلين، فلو زوج
من لها ولي غائب ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم أنه كان
قريباً من البلد عند العقد بين فساد النكاح، وإنما يزوجها إذا
لم يكن لوليها الغائب وكيل حاضر، فإن وكل وكلا في
تزوج مؤلته امتنع عليه أن يزوج، ويذهب له استئذان
الأبعد الحاضر أو ياذن له الحاكم في التزويج خروجا من
الخلاف.

ويزوج أيضاً إذا عصم القريب أو العتيق إذا ثبت عضله عند
الحاكم ويزوج عند إخراج الولي، ويزوج عند فقده بحيث
لا يعرف موضعه قبل أن يحكم بموته ويزوج عند تعذر الولي

غَيْرِ مُحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ، وَلَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ جَمَاعَةٌ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ أَمْرُ
الْبِلَادِ، وَلَا يَسْتَقِيلُ أَحَدٌ بِأَمْرِهَا فَيُشْتَرِطُ لِصَحَّةِ الْوِلَايَةِ أَنْ
تَصُدَّرَ عَنْ رَأْيِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ سُلْطَانٌ
فَيُشْتَرِطُ اجْتِنَاعُ أَهْلِ السُّحْلِ وَالْعَقْدِ عَلَى التَّوَلِّيَةِ، وَلَوْ حَكَّمُ
الزُّوجَانِ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ لَيَعْقِدَ بَيْنَهُمَا جَارًا، وَيُسْتَرِطُ أَنْ
لَا يَكُونَ لَهَا وَلِيُّ خَاصٌّ مِنْ نَسَبٍ أَوْ وَلَا. وَلَوْ كَانَ فِي الرُّفْقَةِ
أَمْرٌ أَوْ لَا وَلِيٌّ لَهَا حَاضِرٌ هُنَاكَ وَاجْتَنَبَتْ إِلَى النُّكَاحِ،
وَرَفَعَتْ أَمْرَهَا إِلَى عَدْلٍ فِي الرُّفْقَةِ فَرَّوَجَهَا بِإِذْنِهَا جَارًا وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ مِمَّا هَلَّا لِلْقَضَاءِ. وَيُسْتَرِطُ فَقْدُ الْحَاكِمِ وَالْمُحْكَمِ فِي ذَلِكَ
الْمَوْضِعِ وَمَا يَقْرُبُ مِنْهُ، وَأَمَّا صِغَةُ التَّوَلِّيَةِ فَهِيَ أَنْ يَقُولَ مَنْ
تَجَوَّزَ لَهُ التَّوَلِّيَةُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُوَلِّيَهُ: وَلَيْتَكَ عَقَدَ الْأَنْكِحَةَ أَوْ
اسْتَخَانَتْكَ أَوْ اسْتَنْبَتَكَ فِيهِ، فَيَقُولُ: قُلْتُ، وَأَنْ يُعَيِّنَ مُحَلًّا
وَلَا يَتِيهِ مِنْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَلِّيَهُ حَتَّى
يَعْرِفَهُ بِالْعَدَالَةِ وَالْعُرْفَةِ، فَإِنْ عَرَفَ ذَلِكَ يَنْفُسِهِ فَذَاكَ، وَإِلَّا
أَحْضَرَهُ وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ لِيَعْرِفَ بِهِمْ عِلْمَهُ وَيَسْأَلَ

الدِّينِ^(١)، عَمَادُ الْأَثَمَةِ الْمُحَقِّقِينَ، ذُو الْمَكَانَةِ السَّامِيَةِ، وَالرَّبِّيَّةِ
الْعَالِيَةِ، بَحْرُ الْعُلُومِ وَشَمْسُ ضُحَاهَا، وَبَدْرُ سَاءِ الْفُهُومِ
وَقُطْبُ رَحَاهَا، مَجْمَعُ الْفَضَائِلِ وَبَدْرُ هَالَتِهِ، وَالْمَشْهُودُ
بِإِمَامَتِهِ وَجَلَالَتِهِ.

كَانَ مِيلَادُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَدِينَةِ تَرْيَمِ سَنَةِ ٨٤٠ هـ أَرْبَعِينَ
وَتَمَامَتُهُ، وَنَشَأَ بَغِيْلَ أَبِي وَزِيرٍ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ،
وَاشْتَغَلَ عَلَى الْفَقِيهِ بَاعْدِيلٍ، وَقَرَأَ فِي "الإحياء" ثُمَّ دَخَلَ
عَدَنَ قَاصِدًا الْقَاضِي جَمَالَ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بِأَحْمِشَ،
وَقَرَأَ عَلَيْهِ "التنبيه" وَغَيْرَهُ مِنْ كُتُبِ الْفَقْهِ، فَلَمَّا تَوَفَّى شَيْخَهُ
الْفَقِيهُ بِأَحْمِشَ أَقْسِمَ مَقَامَةً فِي السُّدْرِيِّسَ، وَتَزَوَّجَ بِزَوْجَةٍ
شَيْخَةٍ، فَعَمَّرَ اللَّهُ بِهِ الدِّينَ وَأَحْيَا بِهِ مَعَالَهُ، وَقَرَأَ عَلَى الْقَاضِي
مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودِ أَبِي شَكِيلٍ، فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ،
وَأَجَازَهُ الْقَاضِيَانِ أَبُو حَمِيشَ وَأَبُو شَكِيلَ.

(١) فِي الْأَصْلِ بَعْرِ لَفْظِ الدِّينِ وَالْأَقْرَبُ مَا أُتْبِنَاهُ.

وأُفتي ودُرِّس ونُشر العلم وقصدتُه الطلبةُ من أنحاء اليمين
لعلمه وفضله وصلابه، وباجلملة فلم يكن في وقته مثله،
وله تآليف حسنة منها "العُدَّة والسلاحُ في أحكام النكاح"
لا يستغني عنه كلُّ من تصدى لمقوِّد الأكلحة، و"شرح
ألفية البرماوي" اختصره من شرح مؤلفها، وله كتابٌ
موضحٌ على تراجم البخاري، يذكُر فيه وجه مناسبة الترجمة
للحديث وفيه فوائدٌ جَيَّةٌ، وله رسالةٌ في العمل بالربح
المجيب.

من العبد والساح

وكان متقناً في جميع العلوم، حَسَنَ المذاكرة، موظفاً أوقاته
على الطاعة والعبادة، لا تلقاه إلا في طاعةٍ من تدرّس أو
تصنيفٍ أو قراءة قرآنٍ أو ذكرٍ، ويجالسُه محفوظةً، قال الطيب
باخرمة: قرأت عليه "صحيح البخاري" و"شرحه على
البرماوية" و"قواعده" التي اختصرها من "قواعد
الزركشي" وسمعتُ عليه "تفسير البيضاوي" و"الخواوي"
و"صحيح مسلم" وغير ذلك، وانتفعتُ به كثيراً جزاه الله

سواءً وافقتُ عاداتها أم خالفتُ، وكُيِّبَ حاليها أن تصدق في
دعواها.

(الفصل الرابع)

في شروط المتولي لعقود الأكلحة ومن يؤليه وصيغته التولية وما
يتولاها

أما شرطه فيشرط أن يكون ذكراً حراً مسلماً عند لا فقيهاً
عارفاً بآبواب النكاح ومقادير العبد والتفصاها وصرائح
الطلاق والرجعة وكناياتها، ولا يشترط معرفته لساوي
ذلك من أبواب الفقه، ولا يجوز أن يكون امرأة ولا عبداً ولا
كافراً ولا فاسقاً ولا جاهلاً بأحكام النكاح، ولا يجوز أن
يكون أعمى ولا أصم ولا أخرس، ومتى اختل شرط من
ذلك بطلت ولايته.

وأما الذي يؤليه فالسلطان أو نائبه في ذلك. وللفاضل
الاستخلاف في ذلك إن أدن له الإمام أو كثر محل عمله
وعجز عن الإتيان بجمعيه وإلا فلا، ولا يجوز أن يؤتي في

انقضاءها في زمنٍ يُمكنُ انقضاء العِدَّةِ فيهَ فالقولُ قولُها
 يمينها، وإن اختلفا في إسقاطِ جنينٍ تنقضي بهِ العِدَّةُ فادَّعت
 ما يُمكنُ انقضاء العِدَّةِ بهِ فالقولُ قولُها يمينها، وإن اختلفا
 هل طَلَّقَ قَبْلَ الوِلادةِ أو بَعْدَها؟ فالقولُ قولُه يمينه، وإن
 اختلفا هل وَلَدَتْ قَبْلَ الطَّلَاقِ أو بَعْدَهُ؟ فالقولُ قولُها
 يمينها، وإن ادَّعتِ انقضاء عِدَّةِ أَشْهُرٍ فَأَنكَرَ صِدْقَ يَمِينِهِ،
 وَإِنْ ادَّعَتْ وَلادةً تَامَ فَأَقْبَلُ إِمكَانِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَيُسْتَرْطُ
 لِحْظَتَانِ مِنْ وَقْتِ النِّكَاحِ، أَوْ ادَّعَتْ وَلادةً سَقَطَ مَتَصَوِّرُ
 فَأَقْبَلُ مُدَّةَ إِمكَانِهِ مئةَ وَعُشْرُونَ يَوْماً وَلِحْظَتَانِ، وَإِنْ ادَّعَتْ
 انقضاء الأَقْرَاءِ فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرِ فَأَقْبَلُ
 الإِمكَانِ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ يَوْماً وَلِحْظَتَانِ، فَإِنْ طَلَّقَتْ فِي حَيْضٍ
 فَأَقْبَلُ الإِمكَانِ سَبْعَةً وَأَرْبَعُونَ يَوْماً وَلِحْظَةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمَةً
 وَطَلَّقَتْ فِي طَهْرِ فَأَقْبَلُ الإِمكَانِ سِتَّةَ عَشَرَ يَوْماً وَلِحْظَتَانِ، أَوْ
 طَلَّقَتْ فِي حَيْضٍ فَأَقْبَلُ الإِمكَانِ أَحَدَ وَثَلَاثُونَ وَلِحْظَةً،
 وَتُصَدَّقُ فِي دَعْوَى انقضاء عِدَّتِهَا بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ حَيْثُ امْكُنْ،

عنا أفضل الجزاء، وانتفع به جمعٌ كثيرٌ وصاروا قُصَّداً
 كالفقيهِ إسماعيل الجرداني وولده الفقيه عبد الله بأفضل
 وغيرهما، وبالجملِ فلا يأتي الزمانُ بمثله، وغالبُ ظني أنه
 مجددٌ قَرْنِيهِ.

ووصفه مؤلفُ "النور السافر في تراجم أعيان أهل
 القرن العاشر" سيدي الإمام عبد القادر بن شيخ العيدروس
 بقوله: الفقيه النورُ التفتُّ على جلالَةِ قدره علماً وعملاً
 وورعاً جمالُ الدين محمدُ بن أحمد بن عبد الله بن محمد،
 الشهيرُ بابن بأفضل السعدي نسبةً إلى سعدِ العشيرة
 الحضرميِّ ثم العدني، إلى أن قال: وجَدَّ في الطلبِ ودأبَ
 حتى برعَ في العلوم، وانتصبَ للتدريسِ والفتوى، وصارَ
 من أعلامِ الدينِ والتقوى، وكان إماماً كبيراً عالماً عاملاً
 محققاً ورعاً زاهداً مجتهداً عابداً مقبلاً على شأنه، تاركاً لما لا
 يعنيهِ، ذا مقاماتٍ وأحوالٍ وكراماتٍ، وكان حَسَنَ التعليمِ،
 لَيِّنَ الجانبِ، متواضعاً صبوراً، مثابراً على السُنَّةِ، مُعَظِّماً لأهلِ

العلم، وكان هو وصاحبه العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد باخرمة عمدة الفتوى يكدن، وكان بينهما من التواؤ^(١) والتناصف ما هو مشهور حتى كأنها روحان في جسد.

وكان يعظم الشيخ أبا بكر العيدروس، قال العلامة بخرق: كان سيدي الشيخ أبو بكر قدس الله روحه إذا قدّم من بعض أسفاره من الجبال إلى عدن قدم قبله قاصداً يعلم أكبر الناس بقدومه يوم كذا، ويأمرهم بالخروج للاقائه، فقلت للفقيه محمد بن أحمد بافضل: لأي شيء يفعل الشيخ هذه؟ فقال: ليوصل الناس إلى رحمة الله، ويوصل رحمة الله إليهم بالنظر إليه، والخضوع بين يديه، ولو لحظة واحدة، ثم يخرج يتلقاه مع الناس.

وكان كثير السعي في حوائج المسلمين عند الملوك وغيرهم، وكان محبباً إلى الناس، معتقداً عند الخاص والعام، معظماً

(١) هكذا في الأصل والذي في تاريخ الشجر للطيب باخرمة ص ٣٠ (وكان بينهما من التردد والتناصح... الخ).

ولا يجوز للميتة ولا المتوفى عنها زوجها أن يخرج من المنزل لغير حاجة، فإن أرادت الخروج لشراء الثمن ويبيع الغزل لم يجز ذلك بالليل، ويجوز للمتوفى عنها زوجها والمطلقة البائن الخروج لقضاء الحاجة بالهار، وحجب العدة في المسكن الذي وجبت فيه العدة، فإن وجبت وهي في مسكن لها وجبت لها الأجرة، فإن لم تطلب أجرة حتى انقضت العدة فلا شيء لها، وإن وجبت وهي في مسكن الزوج لم يجز له أن يسكن معها إلا أن تكون في دار فيها ذر رحم محرم لها أو له، ولها موضع تنقذ به، ولا يجوز نقلها من المسكن الذي وجبت فيه العدة إلا لضرورة أو بناءً على إخطائها فتقل إلى أقرب المواضع إليها. وإذا رجع المعتدة في أثناء العدة ثم طلقها قبل الدخول أو بعد استأنفت العدة، وإن تزوج المختلعة في أثناء العدة ثم طلقها بعد الدخول استأنفت العدة، وإن طلقها قبل الدخول بنس على العدة الأولى ولا تستأنف، وإذا اختلفا في انقضاء العدة فادعت

وَمَنْ وَطَّئَتْ بِشَهْوَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِثْلُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ،
وَمَنْ أَمَاتَ عَنْهَا زَوْجَهَا وَهِيَ حَامِلٌ اعْتَدَتْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ،
سَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلاً أَوْ حَامِلاً بِحَمْلٍ
لَا يَحْجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ اعْتَدَتْ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، سَوَاءٌ
كَانَتْ مِنْ تَحِيضٍ أَمْ لَا.
وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً وَلَوْ مَبْعُوضَةً اعْتَدَتْ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسِ لَيَالٍ وَإِذَا
طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلَقَةً رَجْعِيَّةً ثُمَّ تَوَفَّى عَنْهَا انْتَقَلَتْ إِلَى عِدَّةِ
الْوَفَاةِ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ. وَلَا يَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي
عِدَّةِ غَيْرِهَا لِكِنْ يُسْتَحَبُّ لِلْبَائِنِ، وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَيُسْتَحَبُّ لَهَا
التَّزْوِينُ، وَالْإِحْدَادُ أَنْ تَشْرُكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ وَلَا
تَتَطَيَّبَ، وَلَا تَخْتَضِبَ بِالْخُفَّاءِ. وَلَا تُرْجِلُ السَّعْمَ بِالدُّهْنِ وَلَا
تَكْتَحِلُ بِالْأَثْمِيدِ وَالصَّبْرِ، وَإِنْ احتاجتْ إِلَيْهِ اكْتَحَلَتْ بِاللَّيْلِ
وَعَسَلَتْهُ بِالنَّهَارِ وَلَا تَلْبَسُ الْأَحْمَرَ الصَّافِي وَلَا الْأَزْرَقَ الصَّافِي
وَلَا الْأَخْضَرَ الصَّافِي.

عند الملوك والأمراء، لا تكاد تُرَدُّ له شفاعته، وكان الشيخُ
عامرُ بن عبد الوهاب كثيرَ التعظيم له، وبالجملة ففضائلُه
ومناقبُه ومحاسنُه أكثرُ من أن تُحصَرَ، وأشهرُ من أن تُذكر، ثم
ذكرَ مديحَه سيدنا الشريف الولي الصالح الحبيب عمرُ بن
عبد الرحمن باعلوي المقبور بتعزُّ في المترجم المسماة "بالوابل
الصيب والنرجس الطيب" ثم ذكرَ تصانيفه وبعضَ
أشعاره، إلى أن قال: وأخذَ العلمَ والطريقَ عن جَمْعٍ من ذوي
التحقيق والتدقيق، فمنهم: الإمامُ الأكبرُ والقطبُ الأشهرُ
عبد الله بن أبي بكر العيدروس، وذكرَ في "الغرر" أن
صاحبَ الترجمة لما جاء إلى سيدي العيدروس ليستودعَ منه
ويطلبَ الدعاءَ، وهو يريدُ السفرَ لطلبِ العلمِ، قال له: فقيهٌ
محققٌ فقيهٌ محققٌ، ومنهم: الإمامُ الجليلُ العارفُ الفريدُ السيدُ
محمد بن علي مولى عديد نقلَ عليه أكثرُ "الخواوي الصغير"
في الفقه، وقرأ عليه أكثرُ "الإحياء" للغزالي، ومنهم: سيدنا

الإمام شيخ الإسلام الشيخ علي بن أبي بكر السكراكي
علوي، وكان سيدنا الشيخ علي يمدحه كثيراً.

وعما كتبه إلى ابنه العارف الوجيه الإمام عبد الرحمن بن علي
إلى عدن: وسلم على الفقيه محمد بن أحمد بن عبد الله بافضل
ولا تغفل عن مجالسته ومخاطبته، فإن أمره كله خير، ولو
كانت النفس تحب الزهانة والقلقة.

وأما الأخلدون عنه فكثيرون لا يحيط بهم نطاق الخطر، إذ لم
يبق أحد من معاصريه وأقرانه إلا واغترف من بحار عروفه،
واعترف بعلومه وشأئه ومكين مكانه، فمن أجلهم وأكملهم
الإمام الأوحّد تاج العارفين وفخر الدّين سيدنا أبو بكر
العبدروس العدني، وقد ذكره وأثنى عليه، وأثبت انتسابه في
كتابه "الجزء اللطيف في عقد التحكيم الشريف"، ومنهم
الإمام العلامة النحير الوئي الشهير جمال الدّين محمد بن
عبد الرحمن الأسقع علوي وهو خاله ثقة به ولازمه وجل
انتفاعه به، ومن مقرر آثمه عليه كتاب "النتية" لأبي إسحاق،

من العدة والسلاح

أطهاراً فإن لم تكن حاملاً فإن كانت بمن تحيض اعتدت
بثلاثة أطهار، فإن كان الطلاق في طهر انتصت العدة
بالطهرين في الحائضة الثالثة، وإن كان في الحيض انتصت العدة
بالطهرين في الحائضة الرابعة. فإن كانت بمن لا تحيض لصغر أو
إياس اعتدت بثلاثة أشهر. فإن انقطع دمها لعارضي رضاء
ونقصه أم لعمر عارضي ظاهر وهي بمن تحيض فعادت إلى
أيسن الإياس من الحيض وهو اثنان وستون سنة. إنهم اعتد
بثلاثة أشهر، وإن اعتدت الصغيرة بالشهور فصاصت في
أثنائها انتقلت إلى الأطهار. ولا يحسب ما مضى لها طهرًا،
فإن كانت أمة ولو بمعضة، فإن كانت حاملاً فعدها
بالوضع، وإن كانت من ذوات الأقرباء اعتدت بقرنين، وإن
كانت من ذوات الشهور اعتدت بشهر ونصف، وإن أعيتت
في أثناء العدة فإن كانت رجعية أكتت عدة حرة، وإن كانت
بائناً أكتت عدة أمة.

ابتدأ فيه يوم الأربعاء في ١٥ رجب سنة ٨٧٢ هـ وختمه،
 وشرع في كتاب "النهاج" للنووي وختمه سنة ٨٧٥ هـ،
 قرأ في "تلخيص الفتاح في علم المعاني والبيان" أول صفر
 سنة ٨٧٦ هـ وختمه في النصف من ربيع الثاني تلك السنة،
 وقرأ عليه أيضاً "صحيح البخاري" و"مسلم" و"تفسير
 البيضاوي" وسمع عليه جملة كتب في التفسير والحديث
 والفقه والرقائق وغير ذلك.

وقال صاحب الترجمة في إجازته للسيد محمد بن عبد الرحمن:
 أجزت السيد الفقيه العالم العلامة جمال الدين أحد عباده الله
 الصالحين محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله باعلوي أن يروي
 عني جميع ما أجازني به الفقيه القاضي محمد بن مسعود أبي
 شكيل الأنصاري عن شيخه العلامة محمد بن سعيد كبن
 الطبري العدني من مصنفات النووي والمزني والذهبي وابن
 النخوي وزين الدين العراقي وابن دقيق العيد واليهوتي
 وأبي بكر الخطيب وابن الحاجب والبيضاوي وابن مالك

وَالْفَقْهُ وَالرَّقَائِقُ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

تَغَيَّبَ بِمُيْلِهَا حَشَقَتُهُ أَوْ قَدَرَهَا بِإِسْرَاطِ الْإِنْتِشَارِ وَصِحْحَةِ
 النِّكَاحِ.

وَأَمَّا الْعِدَّةُ فَإِذَا طَلَّقَ أَمْرَآتُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَإِنْ
 طَلَّقَهَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ^{٢٤٥} وَإِنْفِسَاخُ النِّكَاحِ
 كَالطَّلَاقِ سَوَاءَ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ أَوْ بَالِغَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا
 صَغِيرٌ وَالْآخَرُ بِالْغَا^{٢٤٦} وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوَطْءُ، وَمِثْلُهُ
 اسْتِخْلَافُ الْمُنَى، وَلَا تَحِبُّ الْعِدَّةُ بِمَجَرِدِ الْخُلُوقِ، وَمَنْ وَجَبَتْ
 عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ حَامِلٌ اعْتَدَتْ بِوَضْعِ الْحَمْلِ، وَتَنْقُضِي
 الْعِدَّةُ بِوَضْعِ مَيْتٍ لَا عِلَاقَةٍ، وَيُسْتَرْطُ^{٢٤٧} انْفِصَالُ جَمِيعِ الْحَمْلِ
 حَتَّى لَوْ كَانَ وَلَكَيْنِ اشْتَرَطَا انْفِصَالَهُمَا، أَوْ سَوَاءَ كَامِلُ الْخِلَاقَةِ
 وَمُضْطَّةٌ أَوْ تَنْصُورٌ وَشَهِدَ أَرْبَعُ قَوَائِلَ أَهْلِهَا مَبْدَأُ خَلْقِ أَدَمِيٍّ،
 وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ مَنَسُوبًا إِلَى مَنْ لَهُ الْعِدَّةُ، أَفْكَوْ حَمَلَتْ
 مِنْ زِنَا أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ لَمْ يَطْلُقْهَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّةَ الطَّلَاقِ بِهِ، بَلْ
 فِي حَمْلِ وَطْءٍ الشُّبْهَةِ تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ لِلطَّلَاقِ بَعْدَ الْوَضْعِ،
 وَكَذَا فِي حَمْلِ الزِّنَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ عَلَى الْحَمْلِ انْقَضَتْ بِثَلَاثَةِ

ومن "تاريخ الطيب بافقيه".

ومنهم: الشريف الصالح العابد الملامه العارف بالله شيخ بن عبدالله بن الشيخ عبدالرحمن السقايف قرأ عليه "التبيه" وقرأ عليه بعدن "الحاوي" و"الألفية" وحققها، ومنهم: سيدنا الإمام وجيه الدين عبدالرحمن بن علي بن أبي بكر وله فيه مدائح كثيرة، ثم قال: ومن المتخرجين به ولده العلامة المحقق عبدالله، ومنهم المحقق الإمام جباله بن عبدالرحمن

و

و

يراجعها، فإن وطئها فعليه المهر.

و

الزَّاهِةُ، فَاَلْقَوْا قَوْلَهَا بِمَنْهَا.

وَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ إِلَّا بِالْقَوْلِ، أَوْ هُوَ أَنْ يَقُولَ: رَاجَعْتُهَا أَوْ ارْجَعْتُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا إِلَى نِكَاحِي، أَوْ أَنْ قَالَ: تَزَوَّجْتُهَا أَوْ نَكَحْتُهَا فَهُوَ كِبَايَةٌ، وَيُسَمَّى الْإِشْهَادُ عَلَى الرَّجْعَةِ، وَلَا يَصِحُّ تَغْيِيسُ الرَّجْعَةِ عَلَى شَرْطٍ، وَإِذَا طَلَّقَ الْخُرُوفُ أَمْرًا لَهُ دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ الْعَبْدُ أَمْرًا لَهُ طَلْفَةٌ ثُمَّ ارْجَعْتُ إِلَيْهِ بِرَجْعَةٍ أَوْ نِكَاحٍ عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ، سَوَاءٌ تَزَوَّجَتْ خَيْرُهُ بَعْدَهُ أَمْ لَا.

وَإِذَا طَلَّقَ الْخُرُوفُ رَجْعَةً ثَلَاثًا أَوْ طَلَّقَ الْعَبْدُ طَلْفَتَيْنِ قِيلَ الدُّخُولُ أَوْ بَعْدَهُ أَمْ يَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا خَيْرَهُ أَوْ أَنْ

بلحاج بافضل وولده الفقيه أحمد الشهيد، وله قدس الله سره
 هذان البيتان:

بروق الحمى أبرقي يا بروق عسى الله يسقي بك المجادين
 عسى أغصاننا الداوية تنتعش وتثمر مع جملة الثمرين
 وذيل عليهما سيدنا أبوبكر العيدروس العدني بالآيات
 المشهورة.

وكانت وفاة المترجم رضي الله عنه في يوم السبت ١٥ شوال
 سنة ٩٠٣ هـ ثلاث بعد تسعمئة بعدن، وحزن الناس عليه،
 وكثر تأسفهم على فقده وذفن بترتبته المعروفة بحافة البصال
 شرقي الصنفار، جلله الله سوابغ الكرامة والأنوار وحلاه من
 معادن الرحمة بقلائد وأسوار أمين.

وقد ترجم له في تاريخه الإمام المحدث محمد بن عبدالرحمن
 السخاوي في كتابه "الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع"
 وذكر أنه كاتبه من بليد عدن واستجازه وأثنى عليه بما هو
 أهله، رحم الله الجميع، انتهى.

تطلق، وإن طلقها طلاقاً رجوعياً قد خلت الدار في العدة أو
 بعد أن راجعها طلقته.

ولو شك هل طلق أم لا؟ لم تطلق. والورع أن يراجع فإن
 شك هل طلق طلاقاً أو أكثر لم يملكه الأكل، وإن قال لزوجه
 وأجنبية: إحدكما طالق، ثم قال: أردت الأجنبية قبل يميني.

وإن كان له زوجة اسمها زينب فقال: زينب طالق، ثم قال:

أردت أجنبية اسمها زينب لم يقبل منه في الحكم، ويدين فيما
 بينه وبين الله تعالى. وإن قال: يا زينب فأجابه عمره فقال:
 أنت طالق، وقال: ظننتها زينب طلقته الجيبة أعمرة ولا
 تطلق زينب، وإن طلق امرأته ثلاثاً في المراض أو خالعها
 ومات لم ترثه.

وإذا طلق الحر امرأته طلاقاً أو طلقته أو طلق العبد طلاقاً
 بعد الدخول بغير عوض فله أن يراجعها قبل انقضاء العدة
 سواء رضيت الزوجة أم لا. وكه أن يطلقها في العدة قبل أن
 يراجعها، وكه أن يخالعها، وإن مات أحدهما في العدة ورثه

5 | فَنُفِثَ إِلَىٰ مَقْعَدِهَا خَائِفَةً

من العلة والسلاح

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اَوَّالِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلٰى مُحَمَّدٍ اَوَّلِ سُلُوْلِ
اَللّٰهِ اَفْصَلِ الْاَنْبِيَاءِ وَالرَّسُلَيْنِ، وَعَلٰى اٰلِهِٖٓ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِيْنَ
كُلِّهِمْ بِاِحْسَانٍ اِلٰى يَوْمِ الدِّينِ.

وَبَعْدَ: فَهَذِهِ مَسَائِلُ جَمْعَةٍ مُّتَعَلِّقَةٌ بِالنِّكَاحِ لِتَنْفِيحِهَا اِنْ
شَاءَ اللّٰهُ تَعَالٰى النَّاطِرُ فِيْهَا، لَا سِيَّامَا التَّوَكُّلَ لِتَعْدِلَ النِّكَاحُ، وَهِيَ
اَرْبَعَةٌ فُصُوْلٍ: الْفَصْلُ الْاَوَّلُ: فَيَمَنْ يُسْتَحْبُّ لَهٗ النِّكَاحُ، وَمَا

اَنْتِ طَائِفٌ فَلَا تَأْمُرُ بِغَضِّ الْعَالِيَةِ بِالْيَسَةِ اَوْ يُقْبَلُ فِي
الْحَكْمِ وَيَكُونُ فِيهَا نَيْبَةً وَيَبْنِي اللّٰهُ تَعَالٰى، وَاِذَا عَلِمَ الطَّلَاقَ عَلَى
سَرَطٍ وَقَعَ الطَّلَاقُ عِنْدَ وَجُودِ السَّرَطِ اَوْ اِنْ قَالَ: اِنْ دَخَلْتِ
الدَّارَ فَانْتِ طَائِفٌ، فَدَخَلْتِ الدَّارَ وَقَعَ الطَّلَاقُ، اَوْ كَوْنُ قَالَ: اِنْ
حَضَرْتُ فَانْتِ طَائِفٌ، طَلَّقْتُ بِرُؤْيَةِ الدَّمِ.

وَصَدَّقَ بِمَعْنِيهَا فِي قَوْلِهَا: حَضَرْتُ، وَلَا تُصَدِّقُ فِي دَعْوَاهَا
اَلدَّخُولُ اِلَّا بِنَيْبَةٍ، وَاِنْ قَالَ: مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَانْتِ
طَائِفٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: اَنْتِ طَائِفٌ، اَمْ تَطْلُقُ اَوْ اِنْ قَالَ: اِنْ لَمْ
اُطَلِّقْكَ فَانْتِ طَائِفٌ. طَلَّقْتُ عِنْدَ الْيَاسِ مِنْ طَلَاقِهَا. وَاِنْ
قَالَ: اِذَا اَمْ اُطَلِّقْكَ فَانْتِ طَائِفٌ طَلَّقْتُ اِذَا مَضَى زَمَنٌ يُؤْمَكُنُ
اَنْ يُطَلِّقَهَا فَلَمْ يُطَلِّقْ، اَوْ اِنْ قَالَ: اَنْتِ طَائِفٌ فِي رَمَضَانَ
طَلَّقْتُ فِي اَوَّلِ جُزْءٍ مِنْهُ، وَكُوْنُ قَالَ: اَنْتِ طَائِفٌ، ثُمَّ قَالَ:
اَرَدْتُ اِنْ دَخَلْتِ الدَّارَ اَنْ يُقْبَلَ فِي الْحَكْمِ اَوْ كُوْنُ قَالَ: اِنْ دَخَلْتِ
الدَّارَ فَانْتِ طَائِفٌ ثُمَّ بَانَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَرَّجَهَا فَدَخَلْتِ الدَّارَ اَمْ

يُسْتَحَبُّ فِي النِّكَاحِ وَفِي مُسْتَحَبَّاتِ فِي النِّكَاحِ، الْفَضْلُ
الثَّانِي: فِي أَرْكَانِ النِّكَاحِ وَشُرُوطِهِ، الْفَضْلُ الثَّالِثُ: فِي
الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ، الْفَضْلُ الرَّابِعُ: فِي شُرُوطِ مَوْتِ الْعَقُودِ
الْإِنْكِحَانِ وَمَنْ يُولِيهِ وَصِيغَةُ التَّوْلِيَةِ وَمَا يَتَوَلَّاهُ.

(الْفَضْلُ الْأَوَّلُ)

فِيمَنْ يُسْتَحَبُّ لَهُ النِّكَاحُ وَمَا يُسْتَحَبُّ فِي الْمُنْكَوْحَةِ وَفِي

مُسْتَحَبَّاتِ فِي النِّكَاحِ

هُوَ مُسْتَحَبُّ لِحْتَاجِ الْبَيْتِ إِلَى الْهَيْبَةِ، فَإِنْ فَقَدَ الْهَيْبَةَ اسْتَحَبَّ
لَهُ تَرْكُهُ وَأَنْ يَكْثُرَ شَهْوَتُهُ بِالصَّوْمِ فَإِنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى النِّكَاحِ
كِرْهٌ لَهُ إِنْ فَقَدَ الْهَيْبَةَ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْهَا فَلَا يَكْرَهُ لَهُ لَكِنَّ السَّخَالَ
لِلْعِبَادَةِ أَفْضَلُ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَبَّدْ فَالنِّكَاحُ أَفْضَلُ، فَإِنْ وَجَدَ الْهَيْبَةَ
وَبِهِ عِلَّةٌ أَوْ مَرَضٌ دَائِمٌ أَوْ تَعْيِيرٌ كِرْهٌ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ
مِنْ خِدْمَةٍ أَوْ إِيْنَاسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنْ يَنْوِي بِالنِّكَاحِ إِقَامَةَ

الطَّلَاقِ وَتَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلَقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا وَقَعَ مَا تَوَى، وَلَوْ
قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ هَكَذَا، وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الثَّلَاثِ وَقَعَ الثَّلَاثُ،
وَإِنْ قَالَ: أَرَدْتُ بَعْدَ الْأَضْبُعَيْنِ الْقُبُوصَتَيْنِ قَبْلَ، وَإِنْ قَالَ
لِغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَائِقٌ أَنْتِ طَائِقٌ طَائِقٌ. وَقَعَ
طَلَقٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ لِلْمَذْخُولِ بِهَا فَإِنْ تَوَى الْعِدَّةَ أَوْ
أَطْلَقَ وَقَعَ ثَلَاثًا، وَإِنْ تَوَى التَّأْكِيدَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا طَلَقٌ أَوْ تَوَى
بِطَلَاغَةِ الْفَاطِظِ مُخْتَلِفَةٍ مِثْلَ إِنْ قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ وَطَائِقٌ فَطَائِقٌ
وَقَعَ لِكُلِّ كَلِمَةٍ طَلَقٌ سَوَاءٌ تَوَى التَّأْكِيدَ أَمْ لَا، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ
طَائِقٌ بَعْضُ طَلَقٍ وَقَعَ طَلَقٌ كَامِلَةٌ، وَإِذَا قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ
ثَلَاثَةً أَنْصَابِ طَلَقٍ وَقَعَ طَلَقَتَانِ، وَلَوْ قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ كُلُّ
الطَّلَاقِ أَوْ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ. طَلَقْتُ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ
ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً. طَلَقْتُ طَلَقَتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَتَيْنِ طَلَقْتُ
طَلَقَةً، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلَقَةً ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ
خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَقْتُ اثْنَتَيْنِ، وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَائِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى وَتَوَى بِهِ التَّغْلِيظَ أَوْ أَطْلَقَ، لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ وَلَوْ قَالَ:

السَّيِّئَةِ وَغَضَّ الْبَصَرَ وَطَلَبَ الْوَلَدَ وَضَيَّرَ ذَلِكَ مِنْ فَوَائِدِ
 النِّكَاحِ لَا جُرْدَ اللَّهْوِ وَالتَّمَتُّعِ، وَأَمَّا مَا يُسْتَجَبُ فِي النِّكَاحِ
 فَيُسْتَجَبُ أَنْ تَكُونَ صَالِحَةً ذَاتَ دِينٍ أَوْ أَنْ تَكُونَ وَافِرَةً
 الْعَقْلِ، وَيُسْتَجَبُ أَنْ تَكُونَ بَكَرًا إِلَّا لِلْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ بِالْعَهْدِ
 إِلَّا لِلْمُصْلَحَةِ، وَأَنْ تَكُونَ وَلُودًا وَدُودًا، وَأَنْ تَكُونَ نَسِيبًا وَأَنْ
 لَا تَكُونَ ذَاتَ قَرَابَةٍ قَرِيبَةٍ إِلَّا لِلْمُصْلَحَةِ، وَأَنْ يَكُونَ قَدْ رَأَى
 وَجْهَهَا وَكَيْفَهَا، أَفَانِ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ ذَلِكَ بَعَثَ مِنْ يَتَامَاهَا
 وَيَصْنُفُهَا لَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى نِكَاحِهَا وَقَبْلَ
 الْخُطْبَةِ لَهُ وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعَهَا وَلَدٌ مِنْ خَيْرِهِ إِلَّا لِلْمُصْلَحَةِ، وَأَنْ
 تَكُونَ جَيِّدَةً، وَأَنْ تَكُونَ خَفِيفَةً الْهَرَمِ، وَأَنْ يُرَاعِيَ الْمَوْلَى
 خِصَالَ الزَّوْجِ أَيْضًا، فَلَا يُزَوِّجُهَا مِنْ سَاءِ خَلْقٍ أَوْ خَلْقَةٍ، أَوْ
 مِنْ فِي دِينِهِ ضَعْفٌ، أَوْ يَقْصُرَ عَنِ الْقِيَامِ فِي حَقِّهَا، أَوْ كَانَ مِنْ
 لَا يُكَاثِفُهَا فِي نَسَبِهَا، وَلَا يُزَوِّجُهَا مِنْ تَحْوِ ظَالِمٍ، أَوْ شَارِبِ
 خَيْرٍ، أَوْ مُبْتَدِعٍ.

مِنْ الْعِلَّةِ وَالسَّلَاحِ

عَوَضٍ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَثِمَ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُسْتَجَبُ أَنْ
 يُرَاجِعَهَا.
 وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ: صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ فَلَا صَرِيحٌ يَقَعُ
 بِهِ الطَّلَاقُ سِوَا نَمَوْ يَبِيهِ الطَّلَاقُ أَمْ لَا، وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا
 أَنْ يُنَوِّي بِهِ الطَّلَاقَ.
 قَالَ صَرِيحٌ لَفِظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ أَفِيَادًا قَالَ: أَنْتِ
 طَالِقٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ أَوْ فَارِقُكِ أَوْ فَارِقُكِ أَوْ أَنْتِ مُفَارِقَةٌ أَوْ سَرَّخْتِ أَوْ
 أَنْتِ مُسَرَّخَةٌ طُلَّقْتَ سِوَا نَمَوْ أَمْ لَا؟ وَالْكِنَايَاتُ كَقَوْلِهِ
 أَنْتِ خَلِيَّةٌ وَبَرِيَّةٌ وَبَيْتَةٌ وَبَاتِنٌ وَحَرَامٌ أَنْتِ كَالْبَيْتِ
 اعْتَدِي وَاسْتَبْرِي وَتَقْنَعِي وَتَسْرِّي وَابْعِدِي وَأَعِزِّي وَأُضْرِبِي
 وَأَذْهَبِي وَاحْتَمِي بِأَهْلِكَ وَجَبْلِكَ عَلَى غَارِيكِ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ
 وَكُلِي وَاشْرَبِي وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 وَإِنْ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَلَاكَ زَوْجَةٌ؟ فَقَالَ: لَا، فَهُوَ كِنَايَةٌ أَوْ إِن
 كَتَبَ الطَّلَاقَ وَنَوَّى وَقَعَ، وَإِنْ قَالَ: سَعَرْتُكَ طَالِقٌ طُلَّقْتَ،
 وَإِنْ قَالَ: رِيَقُكِ طَالِقٌ أَوْ تَطْلُقُ أَوْ كَوَ خَاطِبَهَا بِلَفْظٍ مِنَ الْفَاسِطِ

وَشَرُّهُ الْإِكْرَاهُ قُدْرَةُ الْكُفْرِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَّاهُ بِهِ يَوْمَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا
تَغْلِبُ وَعَجْزُ الْكُفْرِ عَنِ الدَّفْعِ بِهَرَبٍ وَغَيْرِهِ، وَظَنُّهُ أَنَّهُ إِنْ
امْتَنَعَ حَقَّقَ بِهِ وَيَحْصُلُ بِالتَّخَوُّفِ بِضَرْبٍ شَدِيدٍ، أَوْ حَسْبٍ،
أَوْ إِثْلَافٍ مَالٍ وَنَحْوِهَا، وَلَوْ أَكْرَهَ بِضَرْبٍ قَلِيلٍ، أَوْ شَمِّمْ وَهُوَ
مِنْ ذَوِي الْأَقْدَارِ لَمْ يَقَعْ طَلَّاقُهُ.
وَيَمْلِكُ الْخُرُوتُ لَا تَطْلِيقَاتٍ، وَيَمْلِكُ الْعَبْدُ تَطْلِيقَتَيْنِ وَلَهُ أَنْ
يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوكَّلَ وَلَوْ امْرَأَةً، وَلَوْ كَيْلَ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى
شَاءَ إِلَى أَنْ يَعْرِضَ لَهُ، وَلَا يَجُوزُ التَّوَكُّلُ فِي تَغْلِيقِ الطَّلَاقِ، وَلَوْ
قَالَ لِامْرَأَتِي: طَلَّقِي نَفْسَكَ، فَقَالَتْ فِي الْحَالِ: طَلَّقْتُ نَفْسِي.
طَلَّقْتُ، وَإِنْ أَخَّرَتْ ثُمَّ طَلَّقْتَ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ:
طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ.

وَيَكْرَهُ أَنْ يُطْلَقَ امْرَأَتُهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ، وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ كَرَاهَةً
وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ كَرَاهَةً. وَيَحْرُمُ أَنْ يُطْلَقَ فِي
الْخِيضِ مِنْ غَيْرِ عَرُوضٍ مِنْهَا أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعٍ فِيهِ مِنْ غَيْرِ

أَمَّا الْمُسْتَحَبَاتُ فِي النِّكَاحِ، فَمِنْهَا: تَقْدِيمُ الْخُطْبَةِ لَا فِي حَالِ عِدَّةٍ
الْمُرَةِ، بَلْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَةً، وَلَا فِي حَالِ سَبْقِ غَيْرِهِ
بِالْخُطْبَةِ، وَاسْتِحَبَّ تَقْدِيمُ خُطْبَةٍ عَلَى الْخُطْبَةِ، فَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، أَوْ صَيِّكُمْ وَنَفْسِي
بِتَقْوَى اللَّهِ، أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ جِئْتُكُمْ خَاطِبًا كَرِيمَتَكُمْ فَلَا تَهْ، ثُمَّ يَخْطُبُ
الْوَلِيَّ، ثُمَّ يَقُولُ: لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْأَلْفَاظِ،
وَسُتَحَبُّ أَيْضًا خُطْبَةٌ عِنْدَ الْعَقْدِ، بِإِنْ يَخْطُبُ الْوَلِيُّ أَوْ الرَّوْحُ أَوْ
غَيْرُهُمَا فَيَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنُسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُودُ بِاللَّهِ
مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ
يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ
عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ. ثُمَّ إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ أَحَلَّ النِّكَاحَ وَنَدَبَ
إِلَيْهِ، وَحَرَّمَ السَّفَاحَ وَأَوْعَدَ عَلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانَةَ إِنَّهُ
كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢] وَقَالَ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمروا انقروا الله حق ثقاته ولا تؤمنوا إلا وأنتم مسلمون ﴿١٠٢﴾ [ال عمران: ١٠٢]
 وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا الَّذِي حَفَفْتُكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ
 وَخَلَقْتُ مِنْهَا نَفْسَهَا وَبَنَيْتُ مِنْهَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَأَلْقُوا إِلَهُ الَّذِي
 تَسْتَعِينُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١٠]. وَقَالَ
 تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا أَلْقُوا إِلَهُ اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ
 أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
 عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ الرَّابِيُّ: أَزَوَّجَكَ عَلَى
 مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وَيُسَنُّ تَسْمِيَةَ
 الصَّدَاقِ فِي إِجَابِ النِّكَاحِ وَقَبُولِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّابِيُّ: زَوَّجْتُكَهَا
 بِكَذَا. فَيَقُولُ الزَّوْجُ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ، أَوْ عَلَى هَذَا
 الْمَهْرِ الْمَذْكُورِ وَيَحْوِ ذَلِكَ، فَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَهَا بِأَلْفِ دِرْهَمٍ. فَقَالَ
 الزَّوْجُ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا، وَلَمْ يَقُلْ: عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ. صَحَّ النِّكَاحُ،
 وَلَمْ يَلْزَمِ الْمَسْمُوعُ، وَرَجَبَ مَهْرُ الْإِثْلِ، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ
 الصَّدَاقُ عَنْ قَدْرِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ إِسْلَامِيَّةٍ، وَالَّذِينَ هُمُ الْإِسْلَامِيُّ سَبْعَةَ

أَرَادَ تَعْمِيمَ الْإِبْرَاءَةِ مَعَ عُلُومِهَا فَإِنْ أَخْرَجْتَ لَمْ تَطْلُقْ، وَلَوْ قَالَ:
 بَمَتَّى أَبْرَأْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ. أَوْ بِشَرْطِ الْفَوْرِ، وَبَشَرْطِ الْوُقُوعِ
 الطَّلَاقِ أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاءُ فَإِنْ كَانَ قَدْ وَجِبَتْ
 فِيهِ الزَّكَاءُ لَمْ تُخْرِجْ لَمْ يَقَعْ الطَّلَاقُ. وَلَوْ قَالَتْ: إِنْ طَلَّقْتَنِي
 فَأَنْتِ بَرِيءٌ، فَعَلَّقَهَا وَقَعَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَا يَبْرَأُ. وَمِثْلُهُ مَا
 لَوْ قَالَتْ: أَبْرَأُكَ بِشَرْطِ أَنْ تُطَلِّقَنِي، وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى
 الْإِبْرَاءَةِ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّبَعَةِ فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهَا لَمْ تَطْلُقْ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ
 أَبْرَأْتَنِي زَوَّجْتَنِي مِنْ صَدَاقِهَا فَهِيَ طَالِقٌ، فَأَبْرَأَتْهُ مِنْهُ، طَلَّقَتْ،
 وَإِنْ كَانَتْ الْإِبْرَاءَةُ عَلَى التَّرَاخِي.
 الْقِسْمُ الثَّانِي: الطَّلَاقُ بِإِلَاعِوَضٍ، وَلَنَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ
 بِالْبَيْعِ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ وَأَمَّا خَيْرُ الزَّوْجِ فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ، وَلَا يَصِحُّ
 طَلَاقُ صَبِيٍّ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ يُعَذَّرُ فِيهِ كَالْجُنُونِ لَا
 يَصِحُّ طَلَاقُهُ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعَذَّرُ فِيهِ كَالسَّكَرَانِ
 الْمُبْتَعِدِيِّ بِسُكْرِهِ يَقَعُ طَلَاقُهُ، وَمَنْ أَكْرَهَ عَلَى الطَّلَاقِ بِغَيْرِ حَقٍّ
 لَا يَصِحُّ طَلَاقُهُ.

أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَأَبْرَأْتَهُ مِنْ الْمَهْرِ طَلَّقْتُ بَائِنًا
وَبَرَاءً، وَيُسْتَرْطُ عَلَيْهَا بِالْمَهْرِ جَنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً، فَإِنْ أَبْرَأْتَهُ
وَهِيَ لَا تَعْرِفُ الْمَهْرَ لَمْ تَصِحَّ الْبَرَاءَةُ وَلَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ بِخِلَافِ
مَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي صِغَةِ عَقْدٍ كَخَالَعَتُكَ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنْ
مَهْرِكَ، فَإِنَّهَا إِذَا أَبْرَأْتَهُ مَعَ جَهْلِهَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْإِثْلِ
؛ لِأَنَّ قَسَادَ الْعَوَاضِ لَا يُؤْثِرُ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ كَمَا عُرِفَ
بِخِلَافِ التَّعْلِيقِ لِابْتِدَائِهِ مِنْ وَجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ.

تنبيه:

يَحْتَاطُ بِهِ الْبَلَوَى وَيَكْثُرُ وَقُوعُهُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتِ
طَالِقٌ، وَلَا يَذْكُرُ الْمَهْرَ مِنْهُ، فَيَقُولُ: أَنْتِ بَرِيءٌ. وَحُكْمُهُ إِنْ
أَرَادَ الْإِبْرَاءَ مِنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ كَالْمَهْرِ مَثَلًا وَأَرَادَتْهُ هِيَ أَيْضًا مَعَ
عِلْمِهَا بِهِ صَحَّ وَوَقَعَ بَائِنًا وَإِلَّا لَمْ يَقَعِ الطَّلَاقُ لِمَا مَرَّ، نَعَمْ إِذَا
لَمْ يَرُدْ هُوَ شَيْئًا مُعَيَّنًا وَأَرَادَتْ هِيَ الْإِبْرَاءَ مِنْ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ أَوْ

عَشْرَ قِرَاطًا إِلَّا خُمُسَ قِرَاطٍ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى خَمْسِمِئَةٍ،
وَيُسْنُ إِخْضَارُ جَمْعٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ عِنْدَ الْعَقْدِ زِيَادَةً عَلَى
الشَّاهِدَيْنِ وَالْوَلِيِّ، وَإِشْهَارُهُ وَتَرْكُ التَّوَاصِي بِالْكَتْمَانِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ
يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي شَوَالٍ، وَيُسْتَحَبُّ الدُّخُولُ
فِيهِ. وَاسْتَحْسَنَهُ جَمَاعَةُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ لِلزَّوْجَيْنِ
بِقَوْلِهِ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ وَعَافِيَةٍ،
وَيُسْتَحَبُّ اسْتِثَابَةُ الشُّهُودِ الْمُسْتَوْرِينَ قَبْلَ الْعَقْدِ احْتِياطًا، وَكَذَا
يُسْتَحَبُّ اسْتِثَابَةُ الْوَلِيِّ، وَالْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ
رِضَاهَا، وَلَا يُسْتَرْطُ ذَلِكَ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ حَتَّى لَوْ خَطَبَ أُخْتُ
رَجُلٍ فَقَالَ الْأَخُّ: أَذِنْتُ لِي فِي تَزْوِيجِهَا مِنْكَ. جَوَّزَ لِلْخَاطِبِ قَبُولُ
النِّكَاحِ، وَلَا يُكَلِّفُ الْأَخَ بَيْنَتَهُ تَشْهَدُ بِالْإِذْنِ، وَمِثْلُهُ لَوْ قَالَ رَجُلٌ:
وَكَلَّنِي فَلَانٌ بِتَزْوِيجِ ابْنَتِهِ. جَوَّزَ لَهُ الْاعْتِمَادُ عَلَى قَوْلِهِ، وَيُسْتَرْطُ
لِصِحَّةِ تَحْمُلِ الشَّهَادَةِ بِرِضَاهَا سَمَاعُ قَوْلِهَا وَإِنْ صَارَ هَا، وَلَا يَصِحُّ
تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ عَلَى مُتَقَبِّةٍ اعْتِمَادًا عَلَى صَوْتِهَا، وَلَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ
عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ عَدْلٍ أَوْ عَدْلَيْنِ، وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ

لَا يُزَوِّجُ الْبِكْرَ حَتَّى تَبْلُغَ، وَيَسْتَأْذِنُهَا إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ، فَإِنْ قَارَبَتْ
الْبُلُوحَ وَارَادَ تَزْوِجَهَا اسْتَحَبَّ أَنْ يُرْسَلَ لَهَا نِسَاءٌ يَثِقَاتٌ يَنْظُرْنَ مَا فِي
نَفْسِهَا، وَيُسْتَحَبُّ اسْتِئْذَانُ امْرَأَتِهَا، وَتُسَنُّ الرِّبَاةُ فِي النِّكَاحِ وَالسُّنَّةُ
أَنْ يُؤْمَرَ الْمُرْسَرُّ بِشَاوٍ وَيُخْرِى مَا تَسَّرَ مِنَ الطَّعَامِ، وَيَحِبُّ عَلَى الْمُتَرَفِّحِ
أَنْ يَعْلَمَ مِنْ عِلْمِ الْخِيضِ وَأَحْكَامِهِ مَا يَخْتَرُّ بِهِ الْإِخْتِرَازُ الرَّاجِبُ، وَمَا
وَعَلَّمَ زَوْجَتَهُ أَحْكَامَ الصَّلَاةِ، وَمَا يُقْضَى مِنْهَا فِي حَالِ الْخِيضِ، وَمَا
لَا يُقْضَى، وَيُلْقِنُهَا اعْتِقَادَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيُحَوِّفُهَا بِاللهِ إِنْ
تَسَاهَلَتْ فِي أَمْرِ الدِّينِ.

(الفصل الثاني)

في أركان النكاح وشروطه

يُسْتَرُطُ لِمَصْلَحَةِ النِّكَاحِ الْعِلْمُ بِشُرُوطِهِ حَالَ الْعَقْدِ فَإِنْ كَانَ
جَاهِلِينَ بِشُرُوطِهِ رَجَعَا وَجُوبًا إِلَى مَنْ يَعْرِفُهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُزَجَّجَا إِلَى مَنْ يَيْتُكُلُهُمَا.
وَأَرْكَانُ النِّكَاحِ خَمْسَةٌ، وَهِيَ الصَّيْغَةُ وَالشَّاهِدَانِ وَالرَّوْقُ
وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ.

مِنَ الْعِلْمِ وَالسَّلَاحِ

طَلَّقَنِي بِأَلْفٍ، فَيَقُولُ: طَلَّقْتُكَ. وَيَصِحُّ بِلَفْظِ الْخُلْعِ، وَالْفَسَادُ
مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ، فَيَقُولُ: قَبِلْتُ، وَيُسْتَرُطُ
إِصْطَالُ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَأَنْ يَكُونَ الْقَبُولُ مُوَافِقًا لَهُ فِي
الْمَعْنَى، فَلَوْ اخْتَلَفَ إِجَابُ وَجِبُوتُ كَعَلَّمْتُكَ بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ
بِأَلْفَيْنِ أَوْ عَكْسِهِ، أَوْ طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِأَلْفٍ فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً ثَلَّثْتُ
أَلْفٍ فَلَعَنُوهُ، وَلَوْ قَالَ: مَتَى أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِذَا
أَعْطَيْتَهُ طَلَّقْتُ.

وَلَا يُسْتَرُطُ الْإِطْعَاءُ فِي الْمُجْلِسِ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَوْ إِذَا أَعْطَيْتَنِي
أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ يُسْتَرُطُ الْإِطْعَاءُ عَلَى الْقَوْمِ.

وَمَا جَارَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقًا مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَدَيْنٍ وَعَيْنٍ
وَمَنْعَةٍ جَارَ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا فِي الْخُلْعِ، وَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
صَدَاقًا مِنْ حَرَامٍ وَجُوهُولٍ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَوَضًا فِي الْخُلْعِ،
فَإِنْ ذَكَرَ مُسَمًى صَحِيحًا اسْتَحَقَّتْ بِأَنْتِ الْمُرَاةَ، وَلَا تُنْبِئُ لَهُ
الرَّجْعَةُ فَإِنْ شَرَطَ الرَّجْعَةَ سَمَطَ الْمَالِ وَكَبَّرَتْ الرَّجْعَةَ، فَإِنْ
ذَكَرَ عَوَضًا فَاسِدًا بَانَتْ وَوَجِبَ مَهْرُ الْإِثْلِ، وَلَوْ قَالَ لَهَا: إِنْ

أَمَّا الطَّلَاقُ فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: طَلَاقُ بَعْوَضٍ، وَهُوَ الْخُلْعُ، وَالْقِسْمُ الثَّانِي: طَلَاقُ بَعْرِ عَوَضٍ، الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: الطَّلَاقُ بِعَوَضٍ وَهُوَ الْخُلْعُ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بِالْبَيْعِ عَاقِلٍ مُخْتَارٍ، وَيَكْرَهُ الْخُلْعُ إِلَّا فِي حَالَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَخَافَ أَوْ أَحَدُهُمَا أَنْ لَا يَتِمَّ حُدُودَ اللَّهِ مَا دَامَا عَلَى الزَّوْجِيَّةِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَخْلِفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى فِعْلٍ وَيَحْتَاجُ لِفِعْلِهِ فَيُخَالِعُهَا ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا فَلَا يَخْتُلِفُ، سَوَاءً فَعَلَ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ أَمْ لَا؟ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ سَفِيهَاً صَحَّ خُلْعُهُ وَلِزِمَهَا دَفْعُ الْمَالِ إِلَى وَلِيِّهِ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا صَحَّ خُلْعُهُ وَوَجِبَ دَفْعُ الْمَالِ إِلَى مَوْلَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَأْدُونًا لَهُ.

وَيَصِحُّ بِذَلِكَ الْعَوَضِ مِنْ كُلِّ جَائِزٍ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ، سَوَاءً فِيهِ الزَّوْجَةُ وَغَيْرُهَا، وَلَا يَصِحُّ بِذَلِكَ الْعَوَضِ مِنَ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ بِالسَّقْفِ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا وَلَيْسَ لِأَبٍ وَلَا لِلْجَدِّ وَلَا لِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُجَالِعُ امْرَأَةَ الطِّفْلِ وَلَا أَنْ يَحْتَلِعَ الطِّفْلُ بِهَا لَهَا، وَيَصِحُّ الْخُلْعُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: طَلَّقْتُكِ بَكْدًا، أَوْ طَلَّقْتُكِ عَلَى كَذَا، فَقُولُ: قَبْلْتُ، أَوْ تَقُولُ:

الرَّجْعِيُّ الْأَوَّلُ: الصَّيْغَةُ، وَهِيَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ، فَلَا إِيجَابَ أَنْ يَقُولَ السَّوِيُّ: زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ، وَالْقَبُولُ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ: تَزَوَّجْتُ أَوْ تَنَكَّحْتُهَا أَوْ قَبِلْتُ نِكَاحَهَا أَوْ تَزَوَّجْجَهَا، وَلَوْ تَقَدَّمَ لَفْظُ الزَّوْجِ فَقَالَ: تَزَوَّجْتُ فَلَانَةً أَوْ أَنْكَحْتُهَا فَقَالَ السَّوِيُّ: زَوَّجْتُكَ صَحَّ، وَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ إِلَّا بِلَفْظِ التَّزْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ، وَيَصِحُّ بِالْعَجْمِيَّةِ، وَلَا يَصِحُّ بِالْكِنَايَةِ، وَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ فَقَالَ: قَبْلْتُ لَمْ يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ، وَلَوْ قَالَ الزَّوْجُ: زَوَّجْجَنِي هَذِهِ. فَقَالَ: زَوَّجْتُكُهَا، أَوْ قَالَ السَّوِيُّ: تَزَوَّجْ فَلَانَةً. وَقَالَ الزَّوْجُ: تَزَوَّجْتُ. انْعَقَدَ النِّكَاحُ، وَلَوْ قَالَ: أَزَوَّجْتِي فَلَانَةً؟ فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ. لَمْ يَنْعَقِدْ، وَتَشْتَرِطُ الْمَوْلَاةُ بَيْنَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَلَا يَصْرُ الْفَضْلُ الْيَسِيرُ، فَإِنْ طَالَ صَرٌّ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مَا يَقَعُ فِي التَّخَاطُبِ.

وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ الصَّيْغَةُ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَقْتَضَى الْعَقْدِ أَوْ مَصَالِحِهِ أَوْ مُسْتَحْبَّاتِهِ.

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَتَوَافَقَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ فِي الْمَعْنَى، فَلَوْ قَالَ:
رَوَّجْتُكَ ابْنَتِي فَلَانَّةٌ. فَقَبِلَ وَسَمَى غَيْرَهَا أَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ،
وَلَا يُسْتَرْطُ الْمُرَافَقَةُ فِي اللَّفْظِ، فَلَوْ قَالَ: رَوَّجْتُكَ. فَقَالَ

الرَّوَّجُ: قَبِلْتُ نِكَاحَهَا. صَحَّ.

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يُرْجِبَ الْمُرْجِبُ وَيَقْبَلَ الْقَابِلُ بِحَيْثُ يَسْمَعُ كُلُّ
مِنْهَا وَالشَّاهِدَانِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ.

وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَفْهَمَ كُلُّ مِنَ الْمُتَعَاوِدِينَ كَلَامَ الْآخِرِ، وَكَذَا
يُسْتَرْطُ عَلِمُ الشُّهُورِ بِلُغَةِ الْمُتَعَاوِدِينَ، وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَهْضَرَ
الْيَدَيَّ عَلَى مَا بَدَأَ بِهِ حَتَّى يُتِمَّ الثَّانِي كَلَامَهُ، فَإِنْ رَجَعَ عَنْهُ
قَبْلَ ذَلِكَ لَعَا الْعَقْدُ. وَيُسْتَرْطُ أَنْ يَسْتَمِرَّ كِتَابُهُ حَتَّى يَتِمَّ
الْعَقْدُ، فَلَوْ جَنَّ أَوْ أَغْوِيَ عَلَيْهِ بَطَلَ الْإِذْنُ، وَيَصِحُّ النِّكَاحُ
بِإِشَارَةِ الْآخِرِ إِيجَابًا وَقَبُولًا بِسَرِّ أَنْ يَفْهَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ،
وَيُسْتَرْطُ تَعْيِينُ الزَّوْجَيْنِ، فَلَوْ قَالَ: رَوَّجْتُكَ إِحْدَى بَنَاتِي. أَمْ
يَصِحُّ. وَكَذَا لَوْ قَالَ وَلَهُ بَنَاتٌ: رَوَّجْتُكَ بِنْتِي، أَمْ يَصِحُّ وَإِنْ
كُنَّ الْبَوَاقِي مِنْ بَنَاتِهِ مَرُوجَاتٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٍ

مِنَ الْمَلَّةِ وَالسَّلَاحِ

بِالدُّخُولِ بِالْأَمِّ فَإِنْ أَبَانَ الْأُمُّ قَبْلَ الدُّخُولِ جَبَا حَلَّتْ لَهُ
ابْنَتُهَا. وَحُرْمٌ عَلَيْهِ مِنْ وَطْئِهَا أَحَدُ أَبَائِهِ أَوْ أَبْنَائِهِ بِمَوْلَا أَوْ
شُبْهَةٍ، وَأَهْمَا تُمَوَّطَرِيهِ بِمَوْلَا أَوْ شُبْهَةٍ، وَبَنَاتُهَا، كُلُّ ذَلِكَ
يُحْرِمُ مَوَّئِدًا، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا
أَوْ خَالَتِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ. وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً
نَسَبًا وَطْئَهَا أَبَوَهُ أَوْ ابْنَةً بِشُبْهَةٍ أَوْ وَطِئَ هَوَاهُ أَوْ بِنْتَهَا بِشُبْهَةٍ
انْفَسَخَ نِكَاحُهَا. وَمَا حُرْمٌ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسَبِ حُرْمٌ بِالرَّضَاعِ.

وَمِنْ حُرْمٍ نِكَاحُهَا مِمَّنْ ذَكَرَ حُرْمٌ وَطْئَهَا بِمَوْلَا الْيَمِينِ. وَمَنْ
مَلَكَ أَمَةً ثُمَّ تَزَوَّجَ اخْتَهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا حَلَّتِ الْمُنْكَوحَةُ
وَحُرْمَتِ الْمَمْلُوكَةِ.

وَيَحْرُمُ عَلَى الْخَلِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ زِنُوقَةً، وَيَحْرُمُ عَلَى
الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنْ امْرَأَتَيْنِ وَالْأَوَّلَى الْإِفْصَالُ عَلَى وَاحِدَةٍ، وَلَهُ أَنْ
يَطَّأَ بِمَوْلَا الْيَمِينِ مَا شَاءَ.

(الْفَصْلُ الثَّالِثُ)

فِي أَحْكَامِ الطَّلَاقِ وَالْعِدَّةِ

فَقَالَ: زَوَّجْتُكَ بِنْتِي. صَحَّ، وَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ فَاطِمَةَ. وَلَمْ يَقُلْ: بِنْتِي، وَلَهُ بِنْتُ وَاحِدَةٌ اسْمُهَا فَاطِمَةُ، لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ، وَلَوْ تَوَيَّاهَا، قَطَعَ الْعَرِاقِيُّونَ وَالْبَغَوِيُّ بِالصَّحَّةِ، وَأَبْنُ الصَّبَّاحِ بِالْبَانِعِ، قَالَ فِي "الْعَزِيرِ" وَ"الرَّوَضَةِ": هُوَ قَبَوِيٌّ، وَلَوْ أَوْفَعَا الْعَقْدَ وَهُمَا هَا زِلَانِ صَحَّ الْعَقْدُ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ مُعَلَّقًا، فَلَوْ بَشَّرَ بَوَلَدٍ فَقَالَ: إِنْ كَانَ أَثْنَى فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا، أَوْ قَالَ: إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طَلَقْتُ وَاعْتَدْتُ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا، لَمْ يَصِحَّ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَكُونَ مُؤَقَّتًا فَلَوْ أَقَّتَهُ أَحَدُهُمَا بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ لَمْ يَصِحَّ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَخْلُوَ عَنْ كُلِّ شَرِّطٍ يُخِلُّ بِمَقْصُودِ النِّكَاحِ، فَلَوْ قَالَ: زَوَّجْتُكَ بِشَرِّطٍ أَنْ تُطَلِّقَهَا، أَوْ بِشَرِّطٍ أَنْ لَا تَطْلُقَهَا لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ شَرَطَ الْعَاقِدُ الْخِيَارَ فِي النِّكَاحِ بَطْلًا، وَلَوْ شَرَطَ الْخِيَارَ فِي الْمَهْرِ بَطْلَ الْمَهْرِ دُونَ النِّكَاحِ، وَلَوْ شَرَطَ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا أَوْ لَا يَنْفَقَى عَلَيْهَا أَوْ لَا يَسْتَرِيَ عَلَيْهَا صَحَّ النِّكَاحُ وَقَسَدَ الشَّرْطُ وَقَسَدَ الْمُسَمَّى، وَلَوْ

وَالْوَلَدُ الَّذِي تَارَ عَلَيْهِ

فَالْمَحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ سَبْعُ: الْأُمَّهَاتُ، وَالْجَدَّاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَالْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْأَوْلَادِ وَإِنْ سَقَلْنَ، وَالْأَخَوَاتُ، وَبَنَاتُ الْأَخَوَةِ، وَبَنَاتُ الْأَخَوَاتِ، وَالْعَمَّاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَالْخَالَاتُ وَإِنْ عَلَوْنَ، وَيُحْرَمُ هَوْلَاءُ بِالرِّضَاعِ. وَمَنْ ارْتَضَعَ وَلَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ مِنْ لَبَنِ امْرَأَةٍ كَمَا تَسْعُ سِنِينَ خَمْسُ رَضَعَاتٍ مُتَقَرِّبَاتٍ صَارَ وَلَدًا لَهَا، وَأَوْلَادُهُ أَوْلَادُهَا، وَصَارَتْ الْمُرْضِعَةُ أُمًّا لَهُ، وَأُمَّهَاتُهَا جَدَّاتِهِ، وَأَبَاؤُهَا أَجْدَادُهُ، وَأَوْلَادُهَا إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتِهِ، وَصَارَ إِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا أَخُوَالَهُ وَخَالَاتِهِ، وَصَارَ كَأَبِ الْوَلَدِ الَّذِي تَارَ عَلَيْهِ اللَّبْنُ أَبَا لَهُ، وَأُمَّهَاتُهُ جَدَّاتِهِ، وَأَبَاؤُهُ أَجْدَادُهُ، وَأَوْلَادُهُ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتِهِ، وَصَارَ إِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ أَعْمَامَهُ وَعَمَّاتِهِ، فَیَحْرَمُ النِّكَاحُ بَيْنَ هَوْلَاءِ الْمَذْكُورِينَ. وَإِنْ كَانَ لِرَجُلٍ خَمْسُ مُسْتَوَلِدَاتٍ فَارْتَضَعَ صَبِيًّا مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ رَضْعَةً صَارَ ابْنًا لَهُ. وَأَمَّا الْمَحْرَمُ بِالْمُصَابَهَةِ فَأَمُّ الزَّوْجَةِ وَجَدَّاتُهَا وَيُحْرَمُ أَزْوَاجُ آبَائِهِ وَأَزْوَاجُ أَوْلَادِهِ هَوْلَاءُ كُلِّهُمْ وَيُحْرَمُ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ، وَأَمَّا بِنْتُ الزَّوْجَةِ فَلَا تُحْرَمُ إِلَّا

قَالَتْ لَوْلِيَهَا زَوْجُنِي يَأْتِي فَنَقُصُّ عَنْهُ صَحَّ النِّكَاحُ بِهِمْ
الْبَيْتُ.

وَلَا يَشْتَرُطُ لِبَصِيحَةِ النِّكَاحِ ذِكْرُ الْمَهْرِ، فَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا أَوْ
ذَكَرَ جَهْلُهُ لَا أَوْ خَيْرًا، صَحَّ النِّكَاحُ، وَوَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ،
وَيُشْتَرُطُ أَنْ يُضَيَّفَ الْمُتَعَاقدَانِ الْإِنْكَاحَ أَوْ النِّكَاحَ إِلَى الزَّوْجِ
لَوْ وَكَلَّ، وَيَقُولُ الْوَلِيُّ لِوَكِيلِ الزَّوْجِ: زَوَّجْتُ فَلَانَةَ مِنْ
مُوكَلِّمِكَ فَلَانُ، وَيَقُولُ الْوَكِيلُ: قِيلْتُ نِكَاحُهَا لَهَا، وَلَوْ كَانَ
الْمُتَابِلُ وَلِيُّ الطِّفْلِ وَخَصِمَهُ فَأَخْلَعَهُمَا كَمَا ذُكِرَ فِي الْوَكِيلِ، فَيَقُولُ
وَلِيُّ الْمَرْأَةِ: زَوَّجْتُ فَلَانَةَ مِنْ ابْنِكَ، وَيَقُولُ: قِيلْتُ نِكَاحُهَا لَهَا،
وَلْيُقْلَ وَكَلَّ الْوَلِيُّ لِلزَّوْجِ: زَوَّجْتُكَ بِنْتَ فَلَانِ.

الرَّكْنُ الثَّانِي: السَّاهِدَانِ وَيُشْتَرُطُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونََا بِالْغَيْنِ
عَاقِلَيْنِ رَجُلَيْنِ مُسْلِمَيْنِ حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ رَشِيدَيْنِ سَمِيعَيْنِ
بَصِيرَيْنِ نَاطِقَيْنِ عَارِفَيْنِ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقدَيْنِ، عَالِمَيْنِ بِالْوَكَالَةِ
حَيْثُ عَقَّدَ بِهَا، عَمِيرَ مُعَقِّلَيْنِ وَعَمِيرَ ذِي حُرْفَةٍ دِينِيَّةٍ لَا تَلْبِسُ بِهَا،
وَيُعَقَّدُ بَيْنَ يَدَيْهِمْ يَحْفَظُ حَالَ الْعَقْدِ وَيُنَسِّي عَنْ قُرْبٍ وَيُالِمْحَرِّمَ،

مَنْ الْمَهْرُ وَالنِّكَاحُ

وَلَوْ أَصْبَحَ مُسْتَوْدَعَةً فَلَهُ نِكَاحُهَا بِمَا اسْتَبْرَأَ، وَلَوْ أَصْبَحَتْ أَوْ
مَاتَتْ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا، وَلَوْ مَضَتْ مَدَّةُ
الْإِسْتِبْرَاءِ عَلَى مُسْتَوْدَعَةٍ ثُمَّ أَصْبَحَتْ أَوْ مَاتَتْ وَجِبَ اسْتِبْرَافُ
الْإِسْتِبْرَاءِ، وَلَوْ اسْتَبْرَأَ أَمَةٌ مُزَوَّجَةٌ فَأَصْبَحَتْ أَوْ يَحْيَى
الْإِسْتِبْرَاءَ، وَلَهَا أَنْ تَزَوَّجَ فِي الْحَالِ، وَيَحْصُلُ الْإِسْتِبْرَاءُ
بِوَضْعِ الْحَمْلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَبِحَقِيقَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا،
فَإِنْ كَانَتْ حَمْلًا لَا تَحْيِضُ لِصِغَرِ أَوْ إِيَّاسِ فَيَسْهُرُ وَاحِدًا،
وَيُشْتَرُطُ فِي الزَّوْجَةِ أَنْ لَا تَكُونَ مُعْتَدَّةً لِلْمَغِيرِ، فَإِنْ كَانَتْ
مُعْتَدَّةً لِلْمَغِيرِ لَمْ يَصِحَّ نِكَاحُهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ
فِي عِدَّةٍ وَفَاءً أَوْ طَلَاقٍ أَوْ طَعْنٍ شُبْهَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وَيُشْتَرُطُ أَنْ لَا يَكُونَ قَدْ لَاعَنَهَا. وَيُشْتَرُطُ أَنْ لَا تَكُونَ
جَوْسِيَّةً أَوْ رَقَبَةً أَوْ مُرْتَدَّةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ تَكَلَّمَتْ بِكَلِمَةٍ مِنْ
كَلَامِ الْكُفْرِ. وَيُشْتَرُطُ أَنْ لَا تَكُونَ حُرْمَةً يَحْيَى أَوْ عَمْرَةً.

وَيُشْتَرُطُ فِي الزَّوْجَةِ أَنْ لَا تَكُونَ حُرْمَةً يَحْيَى أَوْ عَمْرَةً.
وَلَا مُصَاهَرَةً.

الأمّة لامرأة بالغية عاقلة زوجهما ولي المرأة، ويشترط إذن المالكة، والتي بعضها حر يزوجهما مالِك البعض مع وليها القريب، فإن لم يكن فمعتق بغيرها، فإن لم يكن فعصبائه، فإن لم يكن فالحاكم، والأمّة الحانية إذا تعلق برقيتها مال لا يجوز تزويجها بغير إذن المجني عليه إن كان السيد معسراً، فإن كان مؤسراً جاز، وزوج الحاكم الأمّة الموقوفة بإذن الموقوف عليه، وزوج الوارث الأمّة الموصى بمتعنتها بإذن الموصى له بالتمتع، والأمّة المشتركة يزوجهما الشريكان، ويزوج القطة الحاكم، وجارية مال القراض يزوجهما المالِك ولا يحتاج إلى إذن العاقل، سواء كان في المال ربح أم لا. ولا يزوجهما العاقل بغير إذن المالِك، ولا يجوز للراهن تزويج الأمّة الموهوبة إلا بإذن الموهب، كما لا يجوز له وطؤها، ومثلها جارية التركة إن كان على الميت دين، ويشترط لصحة النكاح أن تكون مستبارة عن وطء بملك اليمين، فلا يجوز تزويج أمّة موطوءة قبل الاستبراء.

والأولى له أن لا يتخضر، ويتخذ بأصم يسمع عن رفع الصوت، ويمستوري العدالة، ولا يجب البحث عن العدالة الباطنة، ولا يتعبد بمستوري الإسلام والحرية بأن يكون بموضع يختلط فيه المسلمون والكفار والعبيد والأحرار ولا غالب، ويكتفى بقوله: أنا مسلم، ولا يكتفى بقوله: أنا حر، ولو أخبر عدل يفسق المستور زال السر، ولو بان كون الشاهد فاسقاً أو عبداً لم يصح النكاح، ولا يشترط إحصاء الشاهدين. بل لو حضر بنفسها وسمعا الإيجاب والقبول صح، سواء سمعا ذكر الصديق أم لا، ويتعبد النكاح بإبني الزوجين وعدوئهما، ويتبعي أن لا يعقد النكاح بمن وجب عليه فرض الحج والعمرة ولم يؤدّها. وتحمل الشهادة في النكاح فرض على الكفاية، ومن طلب منه التحمل فيه وجب عليه الإجابة إلى التحمل.

الركن الثالث: الولي، لا يصح النكاح إلا بولي، فلو زوجت المرأة نفسها لم يصح النكاح، فإن وطئ في نكاح بلا ولي

وَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ، وَلَا يَحِبُّ الْحَدُّ، وَيَعَزُّزُ مُعْتَبِدُ التَّحَرُّمِ
وَأَقْرَبُ الْأَوْلِيَاءِ الْأَبُّ، ثُمَّ أَبُوهُ وَإِنْ عَدَلَ، ثُمَّ الْأَخُّ لِلْأَبَوَيْنِ،
ثُمَّ الْأَخُّ لِأَبٍ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِّ لِأَبٍ، ثُمَّ
الْعَمُّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ ابْنُ
الْعَمِّ لِأَبٍ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ لِأَبِيهِ، ثُمَّ سَائِرُ
الْعَصَبَةِ. وَلَا يَزُوجُ ابْنُ أُمِّهِ يَتِيمَةً فَإِنْ كَانَ ابْنٌ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمِّ
أَوْ مُعْتَبِدًا لَهَا أَوْ قَاضِيًا رَوْجَهَا بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ يَنْسَبُ وَلَهَا
مُعْتَقٌ رَوْجَهَا، ثُمَّ ابْنُهُ، ثُمَّ ابْنُ ابْنِهِ وَإِنْ سَمِعَ، ثُمَّ أَبُوهُ، ثُمَّ
الْأَخُّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْأَخُّ لِأَبٍ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ ابْنُ
الْأَخِّ لِأَبٍ، ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ، ثُمَّ الْعَمُّ لِلأَبَوَيْنِ، ثُمَّ الْعَمُّ
لِلأَبِ، ثُمَّ بَاقِي الْعَصَبَةِ، وَيَزُوجُ عَتِيقَةَ الْمَرْأَةِ مَنْ يَزُوجُ الْمُعْتَقَةَ
مَادَامَتْ حَيَّةً، وَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْمُعْتَقَةِ - بِكُسْرِ التَّاءِ التَّامِ الْمُتَّصِلِ مِنْ
فَرْقٍ - فَإِذَا مَاتَتْ الْمُعْتَقَةُ رَوْجَهَا مِنْ لَهْ الْأَوْلَاءِ، فَإِنْ قُتِلَ
الْمُعْتَقُ أَوْ عَصَبَتُهُ رَوْجَ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِيهِ. وَلَا يَزُوجُ أَحَدٌ مِنَ
الْمَذْكُورِينَ وَهُنَاكَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ.

تُزَوِّجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا بَعْدَ الْبَلُوغِ وَإِذْنِهَا الْأَطْفَالُ الصَّرِيحُ، فَإِنْ
كَانَتْ جُنُونًا فَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً جَارَ لِأَبٍ وَالْجَدِّ دُونَ
الْحَاكِمِ تُزَوِّجُهَا، وَإِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً جَارَ لِأَبٍ وَالْجَدِّ وَالْحَاكِمِ
تُزَوِّجُهَا، لَكِنْ الْحَاكِمُ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِسَرِّ طُظْهُورِ حَاجَتِهَا إِلَى
النِّكَاحِ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ يُزَوِّجُهَا بِالْمُضْلَعَةِ، وَلَا يُسَرِّطُ
الْحَاجَةَ، وَيَحِبُّ تُزَوِّجُهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً فَأَرَادَ
الْمَوْلَى تُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا جَارَ، سَرًّا كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً
بِحَرٍّ أَوْ نِيًّا عَاقِلَةً أَوْ جُنُونًا، فَإِنْ دَعَتْ الْمَوْلَى إِلَى تَزْوِجِهَا لَمْ
يُزَوِّجْهُ، وَيَسْتَحِبُّ أَنْ لَا يُعْضِلَهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُكَاثِبَةً لَمْ يُجِزْ لَهُ
تَزْوِجُهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلِلسَّيِّدِ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ بِرَقِيقٍ أَوْ ذِي النَّسَبِ،
وَلَا يُجِزُّ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ جَدِّهِ وَلَا أَبْرَصٍ وَلَا جُنُونٍ بِغَيْرِ
رِضَاهَا، وَيَزُوجُ الْمَوْلَى أَمَةً الصَّبِيَّ وَالصَّبِيَّةَ وَالسَّفِيَّةَ
لِلْمُضْلَعَةِ، وَالْمَوْلَى يُزَوِّجُهَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا هُنَا
يُزَوِّجُهَا غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ، وَلَا يَزُوجُ الْأَبُ وَالْجَدُّ أَمَةً النَّسَبِ
الصَّغِيرَةَ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ لِسَفِيهِ فَلَا يَدَّ مِنْ إِذْنِهِ، وَإِنْ كَانَتْ

الإيجاب، ويُشترط في الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا إِذَا كَانَتْ
الزَّوْجَةُ مُسْلِمَةً، وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ حُرًّا بِحَيْثُ وَلَا عُمَرَةً.
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَارًا فَلَوْ أُكْرِهَ عَلَى قَبُولِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ
حَقٍّ لَمْ يَصِحَّ.

الرُّكْنُ الْخَامِسُ: الزَّوْجَةُ وَمَنْ جَارَ لَهَا النِّكَاحُ مِنَ النِّسَاءِ:
فَإِنْ كَانَتْ لَا تَحْتَاجُ إِلَى النِّكَاحِ كُفْرُهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، وَإِنْ كَانَتْ
مُحْتَاجَةً اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ، وَإِنْ كَانَتْ يَكْرًا جَارَ لِأَبٍ
وَالْجَدِّ تَزَوُّجُهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا، سِوَاهُ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً. وَلَا
يُزَوِّجُهَا إِلَّا مَنْ كَفَّؤُ مُوسِرٍ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ وَيُنْقِدُ الْبَلَدِ، وَيُشْتَرَطُ
أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَبِ وَالْجَدِّ عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ، فَإِنْ
زَوَّجَهَا يَدُونِ كَفَّؤُ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ، أَوْ يَدُونِ مَهْرٍ الْمَثَلِ بَطَلَ
الْمَسْمَى وَوَجِبَ مَهْرُ الْإِثْلِ وَصَحَّ النِّكَاحُ، وَيُنْدَبُ لَهَا
اسْتِثْنَانُ الْبُكَرِ الْبَالِغَةِ، وَلَا يَحْجُوزُ لِعَنْزِلِ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنْ
الْأَوْلِيَاءِ تَزَوُّجُهَا إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهَا وَاسْتِثْنَانِهَا، وَإِذْنُهَا
السُّكُوثُ، وَإِنْ كَانَتْ نَيْسًا فَإِنْ كَانَتْ عَاقِلَةً لَمْ يَحْجُزْ لِأَحَدٍ

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَلِيِّ أَنْ يَكُونَ بِالْعَاقِلَةِ وَلَا يَمُوتُ وَإِنْ كَانَ
مُجْتَرًا. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا. وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حُرًّا فَلَا
وِلَايَةَ لِزَوْجِيٍّ وَلَوْ مُبْعَضًا. وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ مُحْتَلًّا النَّظَرِ
بِهَرَمٍ أَوْ حَبْلٍ. وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ سَفِيهًا. وَيُشْتَرَطُ أَنْ
يَكُونَ عَدْلًا فَلَا وِلَايَةَ لِفَاسِقٍ، فَلَوْ اخْتَلَّ بَعْضُ هَذِهِ الشُّرُوطِ
فِي الْأَقْرَبِ زَوْجِ الْأَبْعَدِ، لَكِنْ لَوْ كَانَ لِلْمُعْتَقِ ابْنٌ صَغِيرٌ وَاحِدٌ
كَبِيرٌ زَوْجَ الْحَاكِمِ دُونَ الْأَخِ، وَيَحْجُوزُ لِلْفَاسِقِ أَنْ يُزَوَّجَ أُمَّتَهُ
بِالْمَلِكِ وَيَلِي السُّلْطَانُ الْفَاسِقُ تَزَوُّجَ بَنَاتِهِ وَبَنَاتِ غَيْرِهِ
بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ، وَيَحْتَقِقُ الْفَسَقُ بِازْتِكَابِ كَبِيرَةٍ كَالزَّوْنَا
وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَالنَّغْصِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ الْكُتُوبَةِ عَمْدًا وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَيَحْتَقِقُ الْفَسَقُ أَيْضًا بِإِلْضَارٍ عَلَى الصَّغَائِرِ
كَالْغِيَةِ وَالْكَذِبِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَالْعُضْلُ مِنَ الصَّغَائِرِ فَلَا
يَفْسُقُ بِهِ إِلَّا إِذَا عَصَلَ مَرَاتٍ وَحَيْثُ تَكُونُ الْوِلَايَةُ لِلْأَبْعَدِ،
وَلِيَّ الْكَافِرِ تَزَوُّجُ الْكَافِرَةِ إِذَا لَمْ يَزْنِكُ بِمُحْظَرٍ فِي دِينِهِ.
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ مُحْتَارًا فَلَا يَصِحُّ تَزَوُّجُ الْكُفْرِ بِغَيْرِ

حَقٌّ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَالِيًا بِالْوَكَالَةِ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ أَوْ غَيْرِهِ
إِنْ وَكَّلَ الزَّوْجُ. وَلَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بِصِيرًا فَيَصِحَّ تَزْوُجُ
الْأَعْمَى، وَلِلْأَبِّ وَالْجَدِّ التَّوَكُّلُ فِي تَزْوِجِ الْبِكْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا،
وَلِغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ التَّوَكُّلُ بَعْدَ اسْتِثْنَائِهَا إِنْ لَمْ تَنْتَهَ صَنِ
التَّوَكُّلِ، فَلَمْ وَكَّلْ قَبْلَ أَنْ تَأْتِ أَنْ يَصِحَّ، وَيُنْدَبُ لِلْوَكِيلِ
اسْتِثْنَائُهَا.

وَشَرَطُ الْوَكِيلِ أَنْ يَصِحَّ كَرْنُهُ وَثَبَاتًا، فَلَا يَحْجُزُ أَنْ يُوَكَّلَ عَبْدًا
وَعَوْهً، وَيَلْزَمُ الْوَكِيلُ إِجَابَةَ مُلْتَمَسَةِ التَّزْوِجِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ
أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ كَأَخَوَةٍ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَتَوَكَّلَ أَحَدُهُمْ،
ثُمَّ أَوْرَاقَهُمْ، ثُمَّ أَسْمَهُمْ، ثُمَّ يَتَوَكَّلُ بَيْنَهُمْ إِنْ تَنَازَعُوا. وَلَا يَحْجُزُ
لِلْأَحَدِ أَنْ يَتَوَكَّلَ طَرَفِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا

الْجَدُّ فَإِنَّهُ يَرْجِبُ وَيُقْبَلُ فِي تَزْوِجِ ابْنِهِ بِنْتِ ابْنِهِ الْآخَرِ،
وَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُ الْحَمِّ نَفْسَهُ، بَلْ يَتَزَوَّجُهُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ
هُنَاكَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ، فَإِنْ قُتِلَ فَالْقَاضِي، وَلَوْ أَرَادَ الْقَاضِي
نِكَاحَ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا زَوَّجَهُ مِنْ فَرْقَةٍ مِنَ الْأُولَاءِ أَوْ خَلِيفَتِهِ.

من المأثور والسلي

الْعَبْدُ إِلَّا إِذْنُ سَيِّدِهِ بَاطِلٌ وَنِكَاحُهُ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ صَاحِبٌ،
وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ إِجْبَارُ عَبْدِهِ عَلَى النِّكَاحِ، فَلَا يَحْجُزُ لِلْسَّيِّدِ
تَزْوِجُ الْعَبْدِ الصَّغِيرِ، وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ سَيِّدِهِ عَلَى تَزْوِجِهِ،
وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلِيٌّ عَبْدًا صَبِيًّا وَلَا الْعَبْدُ الْمُتَوَقُّفُ.

وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ عَالِيًا بِحُلِّ الزَّوْجَةِ، فَلَمْ نَكْخِ
أَمْرًا لَا يَذَرِي أَهْلًا مُعْتَدَّةً أَوْ خَلِيَةً أَوْ أَهْلًا أُخْتَهُ أَوْ أَهْلًا أَجْنَبِيَّةً لَمْ
يَصِحَّ، وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ بِنْتَانِ إِحْدَاهُمَا مُحْرَمَةٌ بِالرِّضَاعِ عَلَى
شَخْصٍ، فَقَالَ لَهُ الْأَبُّ: زَوِّجْتُكَ ابْنَتِي فَلَانَهُ، وَالزَّوْجُ
لَا يَذَرِي أَهْلًا مُحْرَمَةً أَوْ ابْنَتِي يَحُلُّ لَمْ يَصِحَّ، أَوْ قَالَ: زَوِّجْتُكَ
الَّتِي يَحُلُّ لَكَ لَمْ يَصِحَّ، وَمَنْ خَابَ زَوْجُهَا أَوْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ
لَيْسَ لِلْأَحَدِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى يَتَيَقَّنَ مَوْتَهُ أَوْ طَلَاقَهُ بِشَهَادَةِ
عَدْلَيْنِ أَوْ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ بَعْدَهَا،
وَيَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِمَوْتِهِ وَتَعْتَدُ، وَيُشْتَرَطُ فِي الزَّوْجِ أَنْ يَكُونَ
عَالِيًا بِالْوَكَالَةِ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ وَكَّلَ الْمَوْلَى فِي

ولا يجوز لأحدٍ من الأولياء أن يزوجهَا من غير كُفُوٍ إلا
 بِرِضَاهَا ورضا سائر الأولياء، فإن دعت المرأة إلى غير كُفُوٍ لم
 يلزم الولي تزويجها. ولو زوجها الأقرب من غير كُفُوٍ
 بِرِضَاهَا فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ اعْتِرَاضٌ، ولو طلبت من ولي لها أن
 يزوجهَا السلطان بغير كُفُوٍ ففعل لم يصح.
 وحِصَالُ الكفاءة: نَسَبٌ فالعجمي ليس كُفُوً عَرَبِيَّةً، وغير
 القُرشي ليس كُفُوً قُرَشِيَّةً، وغير الهاشمي والطلبي ليس كُفُوً
 هَاشِمِيًّا. وسلامة من العيوب الثبوتية للخيار. وحرية فالزقيق ليس
 كُفُوً لِلْحُرَّةِ، والعتيق ليس كُفُوً لِلْحُرَّةِ الْأَصْلِيَّةِ، وعِفَّةٌ
 فَلَيْسَ فَاسِقٌ كُفُوً عَفِيفَةً، والمتدع ليس كُفُوً سُنِّيَّةً. وحرية
 فصاحب حُرِّيَّةٍ دِينِيَّةٍ لَيْسَ كُفُوً إِلَّا زَفَعَ مِنْهُ فَكُنَّاسٌ وَحَجَّامٌ
 وَحَارِسٌ وَفِيمَ حَمَامٌ وَرَاعٍ لَيْسَ كُفُوً بَنَتْ خَيْطِطٌ، وَلَا خَيْطِطٌ
 كُفُوً لِبَنَاتٍ تَاجِرٍ وَلَا تَزَازٍ وَلَا هُمَا أَكْفَاءُ بَنَتْ عَالِمٌ وَقَاضٍ، وَلَا
 يُعْتَبَرُ الْإِسَارُ، وَلَا تُقَابِلُ بَعْضُ الْخِصَالِ بَعْضُ، فَالْعَرَبِيُّ
 الْفَاسِقُ لَيْسَ كُفُوً عَجَمِيَّةً عَفِيفَةً.

ولا يجوز

الرُّكْنُ الرَّابِعُ: الزَّوْجُ إِذَا كَانَ جَائِزَ التَّصَرُّفِ، فَهُوَ مُحْتَرَبٌ بَيْنَ أَنْ
 يُعْقَدَ بِنَفْسِهِ وَبَيْنَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ يُعْقَدُ لَهُ، وَيُجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ
 عَبْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَائِزَ التَّصَرُّفِ فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا عَاقِلًا
 وَرَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمُضْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِهِ زَوْجَةً أَوْ وَكَلَّ مَنْ
 يَقْبَلُ لَهُ النِّكَاحَ، وَلَهُ تَزْوِيجُهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ بِالْمُضْلَحَةِ، وَلَا
 يُجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهُ أُمُّهُ وَلَا مَعِيَّةً، وَلَهُ أَنْ يُزَوَّجَهُ مِمَّنْ لَا تُكَافِئُهُ،
 وَلَا يُجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرٍ الْبَتْلِ، وَلَا يُجُوزُ لِغَيْرِ الْإِبِ
 وَالْجَدِّ تَزْوِيجُهُ، وَلَا يُجُوزُ تَزْوِيجُ الْمَجْنُونِ الْبَالِغِ إِلَّا لِلْحَاجَةِ،
 وَيُزَوَّجُهُ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ثُمَّ السُّلْطَانُ، وَيُشَاوِرُ السُّلْطَانُ
 الْأَقْرَبَ فِي تَزْوِيجِهِ، وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ بَسْفَهُ لَمْ يَسْتَقْبَلْ بِنِكَاحٍ
 بَلْ يَنْكَحُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ يَقْبَلُ لَهُ الْوَلِيُّ بِإِذْنِهِ، وَلَوْ نَكَحَ السَّفِيهَ
 بِإِذْنِ قِبَاطِلٍ، فَإِنْ وَطِئَ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَتَزَوَّجُ بِأَكْثَرِ مِنْ
 مَهْرٍ الْبَتْلِ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَلَغَى الزَّائِدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ
 الطَّلَاقُ سُرِّيَّ بَجَارِيَّةً، وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فَلَيْسَ بِصَحِّ نِكَاحُهُ،
 وَمَوْنُ النِّكَاحِ مِنَ الْمَهْرِ، وَالتَّقَهُ فِي كَسْبِهِ لَا فِيهَا مَعَهُ، وَنِكَاحُ